

المصنف في الإصباحين فاضي خان وصورة ما نقله قال القاضي في الدرر المنجى
 على انه ان كان الدين واجب عما هو مال فالمعول قوله مدعي اليسار وان
 واجب بذكره ليس بالمفادان وجب بعد ما شره باختياره فكذلك لو جود
 دليل اليسار وهو المبادلة والتزام الدين باختياره والألف قوله مدعي
 المعصاة ولا تعدم دليل اليسار انتهى ومسألة الخلع من قبيل العقد الذي
 بشره باختياره فليتامل رجع وقولهم وبدل العتق معناه ان العبد اذا
 كان بين شركين فاعقده احدهما بغير اذن صاحبه واختار الشريك الذي
 لم يمتنع تصغير الذي يمتنع وادعي عليه عند القاضي فاعترف بالأعتاق
 اقامت بنية فادعي انه فمتن المعول قوله مع عنده ولا يحسن اذا اختلف ونظر
 المصنف على تعديل صاحب الهداية وقاضي خان في هذه المسألة وقولهم
 وبدل المصنوب معناه اذا اعترف بالعصب وقال انه فمتن وقال المصنف
 منه ان مورس ويقاد على الهلاك او حين اجل العلم بالهلاك فالمعول قوله
 العاصب في العسر هكذا ذكره المغني وراج الشريعة وحيد الدين الصريحي
 ونظر المصنف هنا واهاب عنه وقولهم ونفقة الزوجات والإقرار بمعناه
 اذا التقت الزوجة مع الرجل كل يوم على نفقة وتراضيا هذا ذلك قضت مدة
 بعد ذلك فادعت المرأة عليه عند القاضي فقال لبيد بذلك المجتهد من النفقة
 المرفوضة وصدقها على ذلك وقال في فمتن المعول قوله مع عنده ولا يحسن
 اذا اختلف فان اقامت بنية بان مورس وطلبت حبسه حبسه ونفقة الزوجة
 قال المصنف يجب ان تكون صورته ان العتري ورض على نفسه لغيره في كل

شيء معلوه واذن في الاستدانة والانفاق والرجوع عليه فاستدان العتري
 وانفق ثم ادعي على القارض بذلك العتري فقال القارض ان انا فمتن المعول
 قوله وكذا لو امتنع ففرض على القاضي واذن بالاستدانة واستدان وانفق
 وادعي عليه فقال ان انا فمتن يجب ان يكون المعول قوله وكذا يجب في نفقة الزوج
 اذا فرض القاضي بعد امتناع الزوج من الفرض وانما قلت يجب ان يكون
 كذا لان قلته على وجه النفقة فاقدم احدا ذكر هذا التصوير ولا يسط
 مثل ما بسطة وقولهم وادوش الجنابات معناه اذا اجتمع جنابيه وجب فيها
 المال وادعي على الجنابي وصدقه على الجنابة او قامت البنية فادعي الجنابي انه
 فمتن المعول قوله وقولهم وبدلدم العهد معناه انه لو قتل مورثه عند فصله
 على مال فادعي ان فمتن المعول قوله وما صرح هذه الصورة سوى المتخاوي
 في اختلاف الفقهاء وهي صحيحة موافقة للقواعد وقولهم وما تلحق المهر
 بعد الدخول معناه اذا تزوج الرجل امرأة عامه بمصلحة الفدرهم مثلا
 ولم يذكر انه من شيا موجبا فان يكون حلالا ثم ينظر الى الخلية التي هم فيها
 فان تصارفتوا تحجيل كل الالف ويكون المعول لها في ذمة على الالف نحو وعما
 ولا يسمع قوله انه تصغر فان تصارفتوا تحجيل الضمن منها قبل الدخول كبلونا
 وطالت بذلك المحجل عند القاضي فقال ان فمتن لا يقبل منه والمعول للمرأة
 واذ ادفع المحجل ثم دخل تطالبة بجمية المهر فقال ان انا فمتن المعول قوله في هذه
 الصورة ولو كان التأجيل ايضا في البعض لا يفتقر للحكم ايضا اذا اهل الاجل وطلبة
 ونظر المصنف هنا بضرع وهو لبتا بها بالسوق وعرفهم في بيع مثل ذلك انه

تصوير
 بدل الفقه
 عبد الله بن محمد بن
 احمد
 تصوير
 بدل الفقه
 احمد بن الفقيه وقال
 فيتم
 تصوير
 بدل الفقه الزرقاني
 تصوير
 بدل الفقه الزرقاني
 تصوير
 بدل الفقه الزرقاني
 تصوير
 بدل الفقه الزرقاني

تصوير
 بدل الفقه الزرقاني
 تصوير
 بدل الفقه الزرقاني
 تصوير
 بدل الفقه الزرقاني
 تصوير
 بدل الفقه الزرقاني
 تصوير
 بدل الفقه الزرقاني
 تصوير
 بدل الفقه الزرقاني

شا